

تحرك عاجل

الحكم بالسجن على صحفي لمدة أربعة أعوام

في 28 مايو/أيار 2024، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن على الصحفي أحمد ماهر بالسجن لمدة أربعة أعوام، في أعقاب محاكمة فادحة الجور بتهمة نشر معلومات كاذبة ومضللة وتزوير وثائق هوية. واعتقلت قوات الأمن التابعة لسلطات الأمر الواقع التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بعدن أحمد ماهر في 6 أغسطس/آب 2022. وخلال جلسات استجوابه في مركز شرطة دار سعد، تعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن لإرغامه على "الاعتراف" بالتورط في هجوم على مركز الشرطة نفسه في مارس/آذار 2022. وقد حُرِم من تلقي الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك لعلاج من الإصابات الناجمة عن التعذيب. كما حُرِم من حقه في الحصول على دفاع كافٍ وفي التواصل مع محامٍ من اختياره وفي افتراض البراءة وعدم تجريم الذات، ما جعل احتجازه تعسفياً.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

اللواء عيروس الزبيدي

رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي

إكس (تويتر سابقاً): AidrosAlzubidi@

السيد اللواء عيروس الزبيدي،

تحية طيبة وبعد...

تساورني بواعث القلق بعد أن علمت بحكم المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن على الصحفي أحمد ماهر، البالغ من العمر 29 عامًا، بالسجن لمدة أربعة أعوام. ووفقًا لما ذكره أحد أقرباء أحمد، فقد صدر الحكم بسجنه بتهمة نشر معلومات كاذبة ومضللة، وهي جريمة غير مُعترف بها في القانون الدولي، وتزوير وثائق هوية، خلال جلسة لم تستغرق سوى خمس دقائق.

وفي 6 أغسطس/آب 2022، اقتحم أفراد من قوات الأمن التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في قسم شرطة دار سعد منزل أحمد ماهر بجي دار سعد، بدون إظهار مذكرة اعتقال، وضربوه بأعقاب بنادقهم واعتدوا على أفراد آخرين من أسرته. وبعد اعتقاله، أُحتجز في مركز شرطة دار سعد لأكثر من شهر، مُنِع خلاله من تلقي

زيارات من أسرته والتواصل مع محامٍ. وبحسب ما ذكره أحد أقربائه، فإنه كان يتعرّض يوميًا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بأساليب تضمنت الضرب والإيهاام بالغرق والصعق الكهربائي وعمليات الإعدام الوهمية. وإضافة إلى ذلك، هُدِّد بتعريض أفراد من أسرته للإيذاء، ومن بينهم زوجته وابنته الرضيعة، وذلك لإرغامه على "الاعتراف" بتورطه في هجوم وقع على مركز شرطة دار سعد في مارس/آذار 2022. وخلال إحدى جلسات المحاكمة أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة بعدن في 6 مارس/آذار 2023، أخبر أحمد ماهر القاضي بتعرّضه للتعذيب وبانتزاع "اعترافه" بالإكراه، إلا أن القاضي لم يأمر بالتحقيق في ذلك. وحرّمته السلطات من تلقي الرعاية الصحية، بما في ذلك لعلاج من إصابات في منطقة السُرّة نتيجة تعذيبه.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، بدأت محاكمة أحمد ماهر أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة بتهمتي نشر معلومات كاذبة ومضللة وتزوير وثائق هوية. وكانت تجري محاكمته إلى جانب مجموعة من المُحتجزين الآخرين المتهمين بتنفيذ هجوم على مركز شرطة دار سعد في مارس/آذار 2022، على الرغم من أن النيابة لم تقدم أي دليل يشير إلى تورطه، بحسب ما ذكره محاميه. كما أُرجئت جلسة محاكمته عدة مرات، ومُنِع من التواصل مع محاميه طوال فترة احتجازه.

أُحكّم على إلغاء إدانة أحمد ماهر والحكم الذي صدر بعد محاكمة فادحة الجور بحقه. وما لم يُحاكَم بناءً على اتهام بارتكاب جرائم مُعترف بها دوليًا في إطار إجراءات تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ولا يُعْتَد فيها بـ"الاعترافات" المُنتزعة تحت وطأة التعذيب أو الإكراه، يجب الإفراج عنه على الفور. كما أُحكّم على ضمان حماية أحمد ماهر من التعرّض للمزيد من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وحصوله على الرعاية الصحية الكافية ومنحه سبل التواصل المنتظمة بمحاميه وأسرته، بدون تأخير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

في 4 سبتمبر/أيلول 2022، نشر مركز شرطة دار سعد مقطع فيديو ظهر فيه أحمد ماهر، وتداولته منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الإخبارية الوطنية. وفي مقطع الفيديو، الذي حللته منظمة العفو الدولية، ظهر أحمد ماهر وهو "يعترف" بارتكاب جرائم جنائية، بما في ذلك تزوير وثائق هوية لأفراد من الجيش، وبعلمه بمخططات لاغتيال جنرالين من الجيش بالمجلس الانتقالي الجنوبي. وبحسب ما ذكره محاميه، لم تطلب النيابة مقطع الفيديو، الذي ينتهك حقه في افتراض البراءة، ولم يُصوّر في حضورها. وبعد أيام قليلة من نشر مقطع الفيديو، استجوب أحد ممثلي النيابة الجزائرية أحمد ماهر في مركز شرطة دار سعد بحضور أفراد من قوات الأمن التابعة للمركز، وقد شارك جميعهم في تعذيبه، وفقاً لما ذكره أحد أقربائه. وخلال استجوابه أمام النيابة، تراجع أحمد ماهر عن "اعترافه"، مشيراً إلى أنه أرغم على الإدلاء به تحت وطأة الإكراه، وطلب إحالته إلى لتلقي العلاج الطبي. ومن جانبها، طلبت النيابة من مدير مركز الشرطة إحالة ماهر لتلقي العلاج، إلا أن الطلب قُوبل بالرفض. وفي 15 سبتمبر/أيلول 2022، نُقل أحمد ماهر إلى سجن بئر أحمد، حيث لا يزال مُحتَجَزًا حتى اليوم.

وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، اعتدت قوات الأمن التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بدينياً على محامي أحمد ماهر، سامي ياسين، واعتقلته تعسفاً، في أثناء مغادرة عمله في مجلس القضاء الأعلى وهيئة التفتيش القضائي في خور مكسر بمحافظة عدن. وبعد اعتقاله، احتجزته قوات الأمن قرابة أربعة أشهر في معسكر النصر، وهو مركز اعتقال غير رسمي تحت قيادة قوات الحزام الأمني. ووفقاً لرسائل مسربة من سامي ياسين، فقد تعرّض للتعذيب ووضِع قيد الحبس الانفرادي في أثناء فترة احتجازه. وطوال فترة احتجازه، كان محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي، وحُرِم من حقه في التواصل مع أسرته وممثله القانوني والالتقاء بهم. وفي 6 مارس/آذار 2024، نُقل إلى سجن بئر أحمد في محافظة عدن، حيثما لا يزال يقبع حتى اليوم، وسط مخاوف جدية بشأن حالته الصحية. وأبلغ شقيق سامي ياسين، وهو أحد محاميه أيضاً، منظمة العفو الدولية بأن شقيقه قد تلقى قبل احتجازه تهديدات عدة من جانب مسؤولين أمنيين وقضائيين تابعين للمجلس الانتقالي الجنوبي، بسبب عمله، بما في ذلك متابعته لقضية معتقل تُوفي في الحجز في يونيو/حزيران 2023 وقضية أحمد ماهر.

وارتكبت جميع أطراف النزاع في اليمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، شملت الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والمحاكمات الجائرة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ذكر فريق الخبراء المعني باليمن التابع للأمم المتحدة أن القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي إما تحتجز الصحفيين والنشطاء الذين يوجّهون إليها انتقادات علنية أو تُعرّضهم للاختفاء القسري أو تهددهم وتُرغمهم على التوقيع على "اعترافات" أو الإدلاء بها. ووثّق الفريق أيضاً أن القوات التابعة للمجلس الانتقالي تمارس

التعذيب بحق المحتجزين على نحو ممنهج في السجون الرسمية والسرية.

وفي يوليو/تموز 2018، نشرت منظمة العفو الدولية **تقريراً** عن حالات الاختفاء القسري والانتهاكات بحق الأفراد خلال احتجازهم التي ترتكبها قوات الأمن المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، بما فيها قوات الحزام الأمني بجنوب اليمن. واتضح أن العديد من الاعتقالات إما تستند إلى شبكات لا أساس لها أو تأتي على خلفية تصفية حسابات شخصية. وكان من بين المُستهدَفين مقاتلون سابقون خاضوا معارك عام 2015 لهزم الحوثيين في الجنوب وإبعادهم عنه وأصبح يُنظر إليهم لاحقاً على أنهم مصدر تهديد، إلى جانب مؤيدين وأعضاء من حزب الإصلاح الموالي للرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، ويُمثل فرع جماعة الإخوان المسلمين، إلى جانب نشطاء ومنتقدي قوات التحالف.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 25 ديسمبر/كانون الأول 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: أحمد ماهر (صيغ المنكر).

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/7627/2024/ar>